. @ 272 @

{ وَمَا أَرْسَلْنَا } الآية : هذه تسلية لرسول ا صلى ا عليه وسلم) ، مما مني به من قومه قريش ، من الكفر والافتخار بالأموال والأولاد . وإن ما ذكروا من ذلك هو عادة المترفين مع أنبيائهم ، فلا يهمنك أمرهم و . { مّن نّذَيرٍ } : عام ، أي تنذرهم بعذاب ا إن لم يوحدوه . و { قَالَ مُتْرَفُوهَا } : جملة حالية ، ونص على المترفين لأنهم أول المكذبين للرسل ، لما شغلوا به من زخرفة الدنيا وما غلب على عقولهم منها ، فقلوبهم أبداً مشغولة منهمكة بخلاف الفقراء . فإنهم خالون من مستلذات الدنيا ، فقلوبهم أقبل للخير ، ولذلك هم أتباع الأنبياء ، كما جاء في حديث هرقل . وبما متعلق بكافرون ، وبه متعلق بأرسلتم ، وما عامة في ما جاءت به النذر من طلب الإيمان با وإفراده بالعبادة والأخبار بأنهم رسله إليهم ، والبعث والجزاء على الأعمال . والظاهر أن الضمير في { وَقَالُواْ } عائد على المترفين ؛ وقيل : عائد على قريش ، ويدل عليه ما بعده من الخطاب في قوله : { قُلْ } ، لأن من تقدم من المترفين الهالكين لا يخاطبون ، فلا يقول إلا الموجودون ، وقوله : { وَمَا أَمْوالُكُمْ وَلاَ أَوْلادُكُمْ } ؛ واحتجوا على رضا ا عنهم بإحسانه تعالى إليهم ، فلو يتكرم عليهم ما بوسع علينا ، وأما أنتم فلهو انكم عليه حرمكم أيها التابعون للرسل . ثم نقول : إن يعذبوا نفياً عاماً ، لأن الأنبياء قد ينذرون بعذاب عاجل في الدنيا ، أو آجل في الآخرة ، فنفواهم جميع ذلك . فإما أن يكونوا منكرين للآخرة ، فقد نفوا تعذيبهم فيها ، لأنها إذ لم تكن ، فلا يكون فيها عذاب . وإما أن يكونوا مقرين بها حقيقة ، أو على سبيل الفرض ، فيقولون : كما أنعم علينا في الدنيا ، ينعم علينا في الآخرة على حالة الدنيا قياساً فاسداً ، فأبطل ا ذلك بأن الرزق فضل منه يقسم علينا في الآخرة على حالة الدنيا ، كما شاء . { لِمَن يَشَاء } ، فقد بوسع على العاصي ويضيق على الطائع ، وقد يوسع عليهما ، والوجود شاهد بذلك ، فلا تقاس التوسعة في الدنيا ، لأن ذلك في الآخرة إنما هو على الأعمال الصالحة . وقرأ الأعمش : ويقدر في الموضعين مشدداً ؛ والجمهور : مخففاً ، ومعناه : ويضيق مقابل يبسط . .

{ وَلاكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ } : مثل هؤلاء الكفرة ، { لاَّ يَعْلَمُونَ } أن الرزق مصروف بالمشيئة ، وليس دليلاً على الرضا ثم أخبر تعالى أن أموالهم وأولادهم التي افتخروا بها ليست بمقربة من ا ، وإنما يقرب الإيمان والعمل الصالح . وقرأ الجمهور : { بِالَّتِى } ، وجمع التكسير من العقلاء وغيرهم يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة .

وقال الزمخشري : ويجوز أن يكون التي هي التقوى ، وهي المقربة عند ا زلفى وحدها ، أي ليست أموالكم تلك الموضوعة للتقريب . انتهى . فجعل التي نعتاً لموصوف محذوف وهي التقوى . انتهى ، ولا حاجة إلى تقدير هذا الموصوف . والظاهر أن التي راجع إلى الأموال والأولاد ، وقاله الفراء . وقال أيضاً ، هو والزجاج : حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : { وَمَا أَمْوالُكُمْ وَلاَ أَوْلادُكُمْ بِالَّتِى تُقَرّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى } . انتهى . ولا حاجة لتقدير هذا المحذوف ، إذ يصح أن يكون التي لمجموع الأموال والأولاد . وقرأ الحسن : باللاتي جمعاً ، وهو أيضاً راجع للأموال والأولاد . وقرى بالذي ، وزلفى مصدر ، كالقربى ، وانتصابه على المصدرية من المعنى ، أي يقربكم . وقرأ الضحاك : زلفا بفتح اللام وتنوين الفاء ، جمع زلفة ، وهي القربة . .

{ وَمَا أَمْوالُكُمْ وَلاَ } : الظاهر أنه استثناء منقطع ، وهو منصوب على الاستثناء ، أي لكن من آمن ؛ { وَعَمِلَ صَالِحَاً } ، فإيمانه وعمله يقربانه . وقال الزجاج : هو بدل من الكاف والميم في تقربكم ، وقال النحاس : وهذا غلط لأن الكاف والميم للمخاطب ، فلا يجوز البدل ، ولو جاز هذا الجاز : رأيتك زيداً ؛ وقول أبي اسحق هذا قول الفراء . انتهى . ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يجوز أن يبدل من ضمير المخاطب والمتكلم ، لكن البدل في الآية لا يصح . ألا ترى أنه لا يصح تفرغ الفعل الواقع صلة لما بعد إلا ؟ لو قلت : مازيد بالذي يضرب إلا خالداً ، لم يصح . وتخيل الزجاج أن الصلة ، وإن كانت من حيث المعنى منفية ، أنه يصح البدل ، وليس بجائز إلا فيما يصح التفريغ له . وقد اتبعه الزمخشري فقال : إلا من آمن استثناء من كم في تقربكم